

مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الأربعاء ٤-٩-٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد (٣٦)





مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ
هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران / ١٩١﴾

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسين هاشم حسين



العراق
في مراكز
الأبحاث
العالمية

الصين الرابع الأكبر من ثروة العراق النفطية

النفطي الواعد.

- أبدى بعض المراقبين والمسؤولين في الولايات المتحدة أسفهم لعدم وجود أي دور للشركات الأمريكية في العراق.

- إن الصين مهتمة بتوفير مصادر طاقة لتغذية اقتصادها، أكثر من اهتمامها بالأرباح لإثراء عمالقة النفط ومساهمي هذه الشركات. كذلك إن كل الشركات الصينية ليست ملزمة بالرد على المساهمين، أودفع أرباح الأسهم أو حتى توليد الأرباح، فهي أدوات لسياسة بكن الخارجية الرامية إلى تأمين إمدادات الطاقة لاقتصاد صيني مزدهر.

- إن انتهاء غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله بحصول الصين على معظم المنافع الاقتصادية من حقول الطاقة العراقية لم يكن متوقفاً ومثل صدمة للكثيرين.

- ولكن ووفقاً لخبراء الطاقة الأمريكية وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النتائج ليست سيئة بالضرورة وصبت في صالح الولايات المتحدة، حيث أدت إلى استقرار أسعار النفط وبالتالي حافظت على الاقتصاد العالمي من ارتفاع حاد في أسعار النفط الناجمة عن العقوبات الغربية على صادرات النفط الإيرانية.

- إن الطفرة في إنتاج النفط المحلي الأمريكي في حقول الصخر الزيتي الجديدة التي تجاوزت كل التوقعات على مدى السنوات الأربع الماضية، أدت إلى انخفاض الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، مما يجعل الوصول إلى الحقول

في هذا العدد ننشر مقالتي تناولتا حقيقة استراتيجية مهمة لصناع القرار الاستراتيجي العراقي، ألا وهي موقع الصين في الصناعة النفطية العراقية، الأولى منشورة في «صحيفة النيويورك تايمز» والثانية منشورة في «مجلة الدبلوماسي» الأمريكية المرموقة، عنوان الأولى: **الصين الرابع الأكبر من ثروة العراق النفطية**، وعنوان الثانية: **على الولايات المتحدة أن تتمنى «فوز» الصين في العراق.**

وفيما يأتي أهم الأفكار الاستراتيجية الواردة في المقالتي:

- منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ أصبح الأخير أحد أكبر مصدري النفط، والصين اليوم هي إحدى أكبر المستهلكين للنفط. فنصف النفط العراقي المنتج تم شراؤه من قبل الصين (تقريباً ١,٥ مليون برميل يومياً).

- تسعى الصين حالياً إلى زيادة حصتها من خلال محاولة الحصول على حصة شركة اكسون موبيل في واحد من أكبر حقول النفط في العراق.

- بدأت الشركات الصينية المملوكة للدولة باغتنام فرصة الإطاحة بصدام حسين، وقامت باستثمار أكثر من ملياري دولار سنوياً وإرسال مئات العمال إلى العراق.

- إن الشركات الصينية أبدت استعدادها للقبول بشروط عقود الحكومة العراقية الجديدة التي تُعدُّ غير مربحة لمعظم الشركات النفطية الغربية والقبول بأرباح أقل، الأمر الذي يدل على رغبة الصين في إيجاد موطن قدم لها في هذا البلد

العراقية أقل حيوية بالنسبة للولايات المتحدة.

- إن اهتمام الصين بالعراق يمكن أن يساعد على استتباب الاستقرار خاصة وان البلاد تواجه شبح الحرب الأهلية.

- لولا الصين لانخفضت عائدات النفط العراقي التي يُعوّل عليها كثيراً في تحسين الواقع الصعب الذي تعيشه البلاد.

- إن الظروف الحالية غير المشجعة للاستثمار في العراق بالنسبة للشركات الغربية أفادت **المستثمر الصيني** وبما أن الصينيين غالباً هم شركاء للعديد من الشركات الأوروبية مثل شركة البترول التركية وشركة «بي بي» فإنهم كانوا سعداء لملاء الفراغ الذي تركته تلك الشركات للدخول إلى سوق الاستثمارات العراقية والاستثمار في استخراج النفط.

- حتى لو تمكنت الصين من شراء كل النفط العراقي فإن ذلك من شأنه أن **يصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها** لأنه سوف يمكنها من شراء النفط من أماكن أخرى في العالم وبتكلفة أقل.

- وعلى العكس من ذلك إذا لم تشتتر الصين النفط العراقي واشترته من دول منتجة أخرى، ولم ينتج العراق أو يصدر كمية النفط التي كان يبيعها إلى الصين سابقاً، فإن ذلك من شأنه أن **يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية** وبالتالي فإن معظم الدول المستهلكة للنفط سوف تتأثر بذلك وتضطر إلى دفع سعر أعلى لإمداداتها.

- إن هذه الانتقادات المتصاعدة حالياً حول «فوز» الصين بمعظم النفط العراقي مقارنة بالولايات المتحدة ليست دقيقة، فبداية إن الصين لم يكتب لها الفوز بالنفط العراقي بقدر ما كان لشركات النفط الأميركية والغربية.

- **إن الاستثمارات النفطية الصينية في العراق تصب في مصلحة الولايات المتحدة، فتعطل الصناعات النفطية العراقية سيؤثر على أسواق النفط العالمية، وفي الواقع، لولا وجود الصين في العراق لم يكن الغرب قادراً على فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية من دون التسبب في اضطرابات شديدة في الاقتصاد العالمي.**

الافتتاحية ٣

أزمة السنة في العراق ٥

الصين الرابع الأكبر

من ثروة العراق النفطية ٨

الطائفية تغمر الشرق الأوسط الجديد ١٠

سنة العراق بين التسوية السلمية والتمرد ١٢

على الولايات المتحدة

أن تتمنى «فوز» الصين في العراق ١٤

الأمم المتحدة: التغيرات المناخية تزيد

من مخاطر الجفاف والتحديات البيئية في العراق ١٦

ملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال

بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

Email: info@kerbalacss.
uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات

الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر

بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أزمة السنة في العراق

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد

مراجعة: د. نصر محمد علي

الكاتب: ستيفن ويكن/ باحث ومحلل مهتم بشؤون

العراق ومنطقة الخليج

مركز دراسات الحرب* - ١٣ / ايار / ٢٠١٣

إن الفشل في التعامل مع الأزمة السياسية في الوقت الحالي يهدد بالتخلي عن النفوذ الإقليمي لصالح إيران، الأمر الذي يهدد بدوره باحتمال نشوب صراع طائفي في العراق على نحو يضر المنطقة بأسرها، وإن البديل عن المشاركة السياسية للسنة، هو الحكم الذاتي وإنشاء الإقليم أو العودة إلى العنف

البرلمان العراقي أسامة النجيفي، فقد فشلت القائمة مراراً وتكراراً في إقامة معارضة سياسية فعالة ضد المالكي، ونتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لم يعد قادراً على الاعتماد عليها لتحقيق الاستقرار ككيان سياسي مستقر ومتماسك يمثل سنة العراق.

ففي ديسمبر عام ٢٠١٢، اعتقل المالكي الحرس الخاص لوزير المالية رافع العيساوي، وهو مواطن من محافظة الانبار، وقد أثارت هذه الأعمال موجة من الاحتجاجات ضد الحكومة في جميع المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق استمرت حتى آيار ٢٠١٣. المتظاهرون لديهم مطالب معيَّنة بوضوح من حكومة المالكي وتشتمل على إصلاح قانون اجتثاث البعث والقيود المفروضة على تصرف المحافظات بالأوامر



التففيذية للمالكي. إن هذه المطالب تعطي فرصة للولايات المتحدة والمجتمع الدولي للتدخل من أجل التخفيف من حدة الأزمة السياسية في العراق.

إن حركة الاحتجاجات المناهضة للحكومة المؤسسة على مطالب منظمة تدلّ على عودة الطائفية السياسية السنية إلى العراق، ومع ذلك، فإن المتظاهرين، وكذلك الشخصيات السياسية السنية، منقسمون حول الدخول في مفاوضات مع المالكي، وقد أبعد تأثير النفوذ الخليجي أكثر الشخصيات السياسية السنية

ابتدأت الدراسة الصادرة عن مركز دراسات الحرب بالقول: إن المشاركة السياسية للأقلية السنية في العراق أمر بالغ الأهمية لأمن واستقرار البلاد. إلا أنه في الوقت الحاضر يتم استبعادهم من الحكومة، ومن دون تمثيل سياسي فعال، وتركوا مع عدد قليل من البدائل لمعالجة شكواهم ضد المالكي. إن الخيارات المتاحة أمامهم الآن تتمحور حول ما إذا كانوا سيسعون إلى تحقيق أهدافهم عبر المساومات السياسية أم الفدرالية أو التمرد المسلح.

قدّمت الحركة الوطنية العراقية العابرة للطائفية (القائمة العراقية) وسيلة لتمثيل العرب السنة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين، تراجعت القائمة العراقية كقوة سياسية؛ فقد تخلى المالكي عن منهجه الوطني واللاطايفي الذي اعتمده في عام ٢٠٠٩،

وهو ما أدى إلى تهميش منهجي للكوادر السياسية السنية. وقد بدأ هذا بشكل جدي بعد انسحاب القوات الأمريكية في ديسمبر ٢٠١١، عندما استهدف المالكي نائب الرئيس السني طارق الهاشمي، الذي هو في المنفى الآن. ولكن التأثير الكلي لمناورات المالكي والأحزاب الشيعية الأخرى ضد القائمة العراقية منذ ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٢ وتحديد القائمة العراقية على أنها ائتلاف طائفي سني، أدت إلى تهميشهم كلياً. وبسبب الإحباط والانقسام بين قادتهم، بما في ذلك رئيس

مقالات استراتيجية

للحكومة، وعلى الولايات المتحدة أن تتأكد من تنفيذ المالكى لشروط تقديم المساعدة في مكافحة الإرهاب وبرامج الدفاع.

إن قطع الدعم عن المالكى بشكل كامل ليس خياراً مجدياً، فالمالكى ليس خاضعاً بصورة كاملة للنفوذ الإيراني، إلا أن انحسار تأثير الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في العراق سوف يفسح المجال لنفوذ إيراني أكبر فعلى الولايات المتحدة أن تشارك في حل هذه الأزمة السياسية وأن تغيّر الطريقة التي تتعامل بها مع التهديدات الإقليمية الصادرة من سوريا وإيران.

إن الفشل في التعامل مع الأزمة السياسية في الوقت الحالي يهدد بالتخلي عن النفوذ الإقليمي لصالح إيران، الأمر الذي يهدد بدوره باحتمال نشوب صراع طائفي في العراق على نحو يضر المنطقة بأسرها.

فقد تُرك السنة لمدة طويلة من دون وسيلة للتعبير السياسي، الأمر الذي يجعلهم عرضة للانجرار إلى العنف، ولاسيّما إذا ما استمر المحتجون بمواجهة تهديدات قوات الأمن، وذلك يمكن أن يُنهي بقاءها كحركة سياسية، فهي من الممكن أن تتطور إلى تمرد مسلح، وبالتزامن مع الحرب الأهلية في سوريا فإن ذلك ستكون له آثار مدمرة على الأمن الإقليمي.

إن استياء العرب السنة في العراق يمكن أن يُترجم إلى تدهور أمني. وبالفعل حصلت اشتباكات بين القوات الحكومية مع المتمردين المسلحين في المناطق ذات الأغلبية السنية وحولها، وقد دفعت العمليات التي شنتها القوات الحكومية ضد السياسيين السنة وقادة الاحتجاجات وعلى مخيمات الاحتجاج إلى قيام هجمات انتقامية من قبل المتمردين وانشاء الميليشيات القبلية للدفاع عن المجتمع السني. وقد استفادت الجماعات السنية المتطرفة، مثل تنظيم القاعدة في العراق، حيث إنها زادت من عملياتها ضد القوات الحكومية والمدنيين الشيعة والساسة في المناطق السنية، وامتد الصراع الدائر في سوريا إلى حدود العراق، وأخذ تهديد الحرب الطائفية حيزاً كبيراً في أذهان كل من رئيس الوزراء نوري المالكى والعراقيين السنة، إذ استخدم

عن المتظاهرين في هذا الوقت، الأمر الذي أدخل بعض الكوادر من الشخصيات المحلية والقبلية والدينية في جدل، ولا سيّما رجل الدين السني البارز عبد الملك السعدي الشخصية الرئيسية في المفاوضات بين المحتجين والحكومة.

كانت الاحتجاجات سلمية إلى حد كبير، غير أن هناك العديد من الاستثناءات وأبرزها الاشتباكات مع قوات الأمن في الحويجة في ٢٣ نيسان عام ٢٠١٣ التي توضح احتمال اندلاع أعمال عنف قد تنتج عن الحركة المناهضة للحكومة، إذ يحاول تنظيم القاعدة والبعثيون الجدد (جيش رجال الطريقة النقشبندية) خطف الحركة الاحتجاجية فقد دعوا إلى انتفاضة مسلحة. إن أغلبية العراقيين السنة العرب لا يدعمون الإرهاب، فهم رفضوا القاعدة عام ٢٠٠٨، لكن مع ذلك فإن الاستياء بين أوساط السنة في العراق قد أعطى تنظيم القاعدة فرصة لتوسيع حضوره في العراق واستهداف الحكومة العراقية مباشرة.

إن الإرهاب ليس الشاغل الأمني الوحيد الذي تسببه الأزمة السياسية الراهنة في العراق؛ إذ إن الحركة الاحتجاجية المناهضة للحكومة تهدد أيضاً بتمرد المزيد من السنة في العراق، وتقدم الحرب الأهلية السورية مثلاً بارزاً على الانتفاضة المسلحة ضد الاستبدادية من قبل الأغلبية العربية السنية، فقد شهدت سوريا زخماً قوياً بفضل هذه الانتفاضة لتحقيق متطلبات النجاح في القتال وذلك بدعم تحالفات مع بعض المجردين من المبادئ مثل مقاتلي القاعدة.

إن امتداد الأزمة السورية يزيد من خطر التصعيد في العراق ويؤكد الحاجة إلى حل سياسي. غير أن المساعي التي قام بها المالكى تجاه السياسيين السنة تمثل أسوأ سيناريو للاستقرار الإقليمي وللامن القومي للولايات المتحدة؛ لأن استهداف الهاشمي ورافع العيساوي وزعماء سنة عراقيين بارزين هو سلوك أناني، فهو لا يفعل شيئاً لمواجهة تنظيم القاعدة في العراق. وفي الحقيقة، إن استياء الجماهير السنية يولد تهديداً أمنياً عن طريق العنف والتمرد المناهض

مقالات استراتيجية

إلى هيمنة الزعماء السنة واتجاههم الطائفي.

وتعد قائمة متحدون أكبر تحالف خرج من حطام العراقية بقيادة أسامة النجيفي، وأكثر من أي وقت مضى، فقد انقسم السياسيون السنة وانقلب بعضهم ضد الآخر. ويُعد المطلق الحليف السني الرئيس للمالكي مع ائتلاف العراقية العربية، **الذي يمكن أن يلعب دوراً أكبر في حكومة الأغلبية السياسية التي هدد المالكي بها مراراً وتكراراً.** وفي الوقت نفسه فقد تم تهميش جماعة النجيفي والعيساوي من الناحية السياسية، فالنجيفي يمتلك قوة في البرلمان فقط، عمل المالكي على تقويضها بشكل منهجي.

واختتمت الدراسة بالإشارة إلى أنه قد بقيت للأقلية السنية خيارات قليلة لمعالجة شعورهم بالعزلة التي نمت بينهم خلال ما يقارب العقد من التهميش المتزايد، في الوقت الذي عزز المالكي فيه من سلطته منذ عام ٢٠٠٦، إذ أضفت سيطرته طابعاً شخصياً على القوات الأمنية، وقوّض استقلالية البرلمان والهيئات الحكومية المستقلة، وعمل على تهميش وعزل خصومه السياسيين. **وان على الولايات المتحدة والأطراف الدولية اغتنام الفرصة لضمان تمثيل سياسي هادف يمثل السكان السنة في العراق، ويشمل ذلك وضع حد لاستهداف الزعماء السنة من قبل المالكي ويستلزم ضبط النفس في استخدام قوات الأمن ضد مخيمات الاحتجاج.** ومن المهم التواصل مع ممثلي السنة ممن لهم نفوذ بين المحتجين، مثل عبد الملك السعدي لتعزيز تحقيق مفاوضات فعالة مع الحكومة وتحقيق المطالب المشروعة. ويمكن للمجتمع الدولي الاستفادة من تعديل قانون اجتثاث البعث - الذي هو مطلب خلايف- في المشاركة لحل الأزمة. والوضع الراهن يعطي فرصة لصناع السياسة الأمريكية والدولية لإعادة التواصل مع العراق.

الأول هذا التهديد لتبرير الحملات الأمنية التي تستهدف الطرف الثاني، الذي يتعاطف مع الانتفاضة السورية ضد القيادة الاستبدادية. دعم معظم السنة بقوة العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية التي قادت حرب احتلال العراق. إلا إن غالبيتهم رفضت التمرد المسلح والتطرف بعد عام ٢٠٠٨، الأمر الذي أعطى مركزية قوية للمالكي مما أدى إلى التهميش السياسي والظلم على نطاق واسع بفعل المعاملة القاسية من جانب القوات الأمنية التابعة للمالكي باسم مكافحة الإرهاب.

تتشعب الانقسامات داخل المكون السني لتشمل الهويات التاريخية والقبلية التي أضعفت موقف الأقلية السنية في السياسة العراقية. **إن البديل عن المشاركة السياسية، هو الحكم الذاتي وإنشاء الإقليم أو العودة إلى العنف، وقد تدفع استجابات الحكومة، التي يهيمن عليها الشيعة، العراق إلى صراع طائفي واسع النطاق.**

إن اتساع القائمة العراقية، وضع قيوداً على بقائها للمدى البعيد، مما شجع منافسيها الشيعة على العمل لتقويض هذا التحالف وإلى استغلال الانقسامات الداخلية. إن هيمنة السنة على القائمة العراقية جعلها متهمّة بأنها لا تقل طائفية عن منافسيها الشيعة. وإن اشترك دول سنية إقليمية ولاسيما تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة في تشجيع وتسهيل وتمويل القائمة العراقية، زاد من وطأة هذه الاتهامات، فقد أعلن القيادي في حركة الوفاق والنائب عن القائمة العراقية اسكندر توت، وهو شيعي من محافظة بابل، عن انسحابه من القائمة العراقية في كانون الثاني من عام ٢٠١٢ وتشكيل حزب جديد مستقل، وأشار إلى أن القائمة العراقية لم يعد اياد علاوي يديرها، كما أنه عزا فشل الكتلة

* هو مركز دراسات أمريكي يركّز على القضايا الأمنية والاستراتيجية في العراق ومنطقة الخليج.

<http://goo.gl/Zkve7E>

رابط المقال:



الصين الرابع الأكبر من ثروة العراق النفطية

ترجمة وتلخيص: عمار اليساري
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

الكاتبان: تيم ارناجو/مساعد محرر ومدير مكتب النيويورك تايمز في بغداد،
وكليفرد كرس/مراسل اقتصادي في صحيفة النيويورك تايمز مقيم في هيوستن
صحيفة النيويورك تايمز - ٢ / حزيران / ٢٠١٣

إن انتهاء غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله بحصول الصين على معظم المنافع الاقتصادية من حقول الطاقة العراقية لم يكن متوقفاً ومثل صدمة للكثيرين، ولكن خبراء الطاقة الأمريكيين يعتقدون بأن هذه النتائج ليست سيئة بالضرورة وصبت في صالح الولايات المتحدة، حيث أدت إلى استقرار أسعار النفط ومن ثم حافظت على الاقتصاد العالمي من ارتفاع حاد في أسعار النفط الناجمة عن العقوبات الغربية على صادرات النفط الإيرانية

أسفهم لعدم وجود أي دور للشركات الأمريكية في العراق. ثم تنتقل المقالة للإشارة إلى أن اهتمام الصين بأدق التفاصيل يمثل عمق التزامها وجديتها في استثمار النفط العراقي، حيث قامت الشركات الصينية بتوفير كافة التسهيلات اللازمة لتسيير أعمالها كالمطارات والفنادق وتطوير المهارات اللغوية للعمال والمهندسين، ومن الجدير بالذكر، أن الصينيين لا يشتكون على ما يبدو من الشروط الصارمة من العقود النفطية في العراق، على العكس من المدراء التنفيذيين في

شركات النفط الغربية العملاقة مثل إكسون موبيل، علماً أن هذه العقود النفطية لا تدر سوى الحد الأدنى من الأرباح. لكن المسألة تكمن في أن الصين مهتمة بتوفير مصادر طاقة لتغذية اقتصادها، أكثر من اهتمامها بالأرباح لإثراء

عمالقة النفط ومساهمي هذه الشركات. كذلك إن كل الشركات الصينية ليست ملزمة بالرد على المساهمين، أو دفع أرباح الأسهم أو حتى توليد الأرباح. **فهي أدوات لسياسة بكن الخارجية الرامية إلى تأمين إمدادات الطاقة لاقتصاد صيني مزدهر.** إن سلوك الشركات الصينية هذا يلقي الكثير من القبول لدى الجانب العراقي كما جاء على لسان أحد المسؤولين في وزارة النفط، وتحاول



يذكر الكاتبان أنه ومنذ احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ أصبح الأخير أحد أكبر مصدري النفط، والصين اليوم هي إحدى أكبر المستهلكين للنفط. فنصف النفط العراقي المنتج تم شراؤه من قبل الصين (تقريباً ١,٥ مليون برميل يومياً) وتسعى الصين حالياً إلى زيادة حصتها من خلال محاولة الحصول على حصة شركة اكسون موبيل في واحد من أكبر حقول النفط في العراق. قبل الغزو، كانت صناعة النفط العراقية متخلفة وبعيدة إلى حد كبير عن الأسواق العالمية

بسبب العقوبات الدولية ضد حكومة صدام حسين، لذلك مثلت الإطاحة بذلك النظام فرصة واعدة للوصول إلى احتياطات هائلة في هذا البلد، فبدأت الشركات الصينية المملوكة للدولة باغتنام هذه الفرصة، وقامت باستثمار أكثر من مليار دولار سنوياً

وإرسال مئات العمال إلى العراق. **ومن الجدير بالذكر أن هذه الشركات أبدت استعدادها للقبول بشروط عقود الحكومة العراقية الجديدة** والتي تعد غير مربحة لمعظم الشركات النفطية الغربية والقبول بأرباح أقل، ما هو إلا دليل على رغبة الصين في إيجاد موطئ قدم لها في هذا البلد النفطي الواعد. وفي هذا الصدد أبدى بعض المراقبين والمسؤولين في الولايات المتحدة

مقالات استراتيجية

في جميع أنحاء العالم، ووفقاً لوزارة الطاقة في الولايات المتحدة فإن الصين قد أنفقت ١٢ مليار دولار في عام ٢٠١١، وإن أكثر من ٥٠٪ من وارداتها من النفط يأتي من الشرق الأوسط، وهذا على الرغم من خفضها ل وارداتها النفطية من إيران في السنوات الأخيرة. إن الحكومة العراقية تحتاج إلى الاستثمار، ويبقى النفط العصب الرئيس لمستقبلها السياسي والاقتصادي. ويعد العراق حالياً ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك بعد السعودية، ونظراً لعدم تنويع مصادر الدخل العراقي واعتماده على النفط كمصدر أساسي للدخل، فإن الحكومة العراقية تعتمد على عائدات النفط لتمويل برامجها العسكرية والاجتماعية. وتقدر الحكومة العراقية أن حقول النفط وخطوط الأنابيب والمصافي بحاجة إلى ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات السنوية للوصول إلى أهداف الإنتاج التي من شأنها أن تجعل العراق أحد القوى الرائدة في مجال الطاقة في العالم لعقود قادمة. هذا النوع من الاستثمار يعد ضخماً ويتطلب التعاقد مع خدمات شركات النفط الأجنبية وعلى الرغم من رغبة هذه الشركات بالاستثمار في العراق إلا أن عدم استقرار الوضع الأمني وصعوبة الشروط التي تطرح من قبل الحكومة العراقية، أثر سلباً على جذب تلك الاستثمارات أو انسحاب بعضها، كما حصل مع شركة «ستات اويل» النرويجية. إن الظروف الحالية غير المشجعة للاستثمار في العراق بالنسبة للشركات الغربية أفادت المستثمر الصيني وبما أن الصينيين غالباً هم شركاء للعديد من الشركات الأوربية مثل شركة البترول التركية وشركة «بي بي» فإن الصينيين كانوا سعداء لملء الفراغ الذي تركته تلك الشركات للدخول إلى سوق الاستثمارات العراقية والاستثمار في استخراج النفط.

هذه الشركات الاستفادة من الخلاف بين حكومة بغداد وشركات النفط الغربية التي وقّعت عقوداً لتتقيد النفط في كردستان، الأمر الذي ترفضه بغداد، حيث هددت الأخيرة ببيع حصص هذه الشركات في الحقول الجنوبية ما لم تتراجع عن عقودها التي أبرمتها مع الأكراد، إذ تسعى الصين إلى شراء تلك الحصص. **ترى الصحيفة أن انتهاء غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله بحصول الصين على معظم المنافع الاقتصادية من حقول الطاقة العراقية لم يكن متوقعاً ومثل صدمة للكثيرين، ولكن ووفقاً لخبراء الطاقة الأمريكية وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النتائج ليست سيئة بالضرورة وصبت في صالح الولايات المتحدة، حيث أدت إلى استقرار أسعار النفط ومن ثم حافظت على الاقتصاد العالمي من ارتفاع حاد في أسعار النفط الناجمة عن العقوبات الغربية على صادرات النفط الإيرانية. فضلاً على ذلك ومع الطفرة في إنتاج النفط المحلي الأمريكي في حقول الصخر الزيتي الجديدة التي تجاوزت كل التوقعات على مدى السنوات الأربع الماضية، أدى ذلك إلى انخفاض الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، مما يجعل الوصول إلى الحقول العراقية أقل حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه فإن اهتمام الصين بالعراق يمكن أن يساعد على استتباب الاستقرار خاصة وإن البلاد تواجه شبح الحرب الأهلية.** وعلى الرغم من أن الصين لا تتدخل في السياسة العراقية، فإن وجودهم هناك، يمثل مصلحة كبيرة في ضمان استمرارية النظام الذي يسهل استثماراتهم. بالنسبة للصين، يعد العراق أحد الدول التي تعتمد عليها بشكل متزايد للحفاظ على اقتصادها المتنامي ولتنويع مصادر تزويدها بالطاقة. وأصبحت الصين مؤخراً أكبر مستورد للنفط في العالم، ومع الاستهلاك المتزايد، فإنها تستثمر بكثافة في حقول النفط والغاز

<http://goo.gl/PdoHFI>

رابط المقال:



الطائفية تغمر الشرق الأوسط الجديد

الكاتب: جريجوري جوز/ زميل أقدم غير مقيم في مركز بروكينغز في قطر

ترجمة وتلخيص: د. نصر محمد علي

مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

مركز بروكينغز - ٨ / حزيران / ٢٠١٣

لا يمكن إنكار أن الطائفية هي أمر واقعي في سياسات منطقة الشرق الأوسط ككل لكن من المهم بمكان إدراك السياق السياسي الذي أصبحت فيه الطائفية عاملاً محورياً في السياسات التي تنتهجها بلدان المنطقة، وكذلك إدراك أنه لا الصراع الطائفي ولا التحالفات السياسية الطائفية، هي غير قابلة للتغيير

الطائفية دوراً في الصراعات الحديثة أكبر مما عليه الحال في التاريخ، وتحديداً في القرن الأول من التاريخ الإسلامي (الهجري). إن تجربة العالم العربي المعاصرة أفصحت عن بروز الطائفية (والهويات الفرعية - غير الوطنية - من قبيل المناطقية والقبلية) التي ظهرت كقوة مع انحسار قوة الدولة، فعندما تكون الدولة غير قادرة على توفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها

فسيلجؤون إلى مكوناتهم التي توفر الحماية لهم ويشعرون بالأمان في ظلها، وتأسيساً على ذلك في الدول العربية مثل لبنان واليمن حيث الدولة دائماً ضعيفة في هذين البلدين، لعبت الهويات الطائفية والفرعية

دوراً كبيراً في سياستيهما. أما في سوريا والعراق فالأمر مختلف، ففي كل منهما أسس حزب البعث نظاماً دكتاتورياً في الستينات من القرن المنصرم الذي أقام دولة قوية وفي قلب النخبة الحاكمة في البلدين أغلبية ساحقة من أقلية طائفية معينة - السنة في العراق والعلويين في سوريا. وبمرور الوقت أصبحت النخبة الأساسية تعرّف بشكل متزايد من خلال عائلة ضمن

لاحظ الكاتب في مطلع مقاله أنه مع احتدام القتال في سوريا، أصبحت آثاره أكثر وضوحاً في لبنان وفي ازدياد وتيرة العنف في العراق، كما واشتعلت التوترات في البحرين وأطلق رجال الدين مثل حسن نصر الله ويوسف القرضاوي دعوات للحرب ومن هنا لا غرابة في أن تكون الطائفية هي العدسة التي ينظر من خلالها الكثيرون إلى الأحداث في الشرق الأوسط.



لا يمكن إنكار أن الطائفية هي أمر واقعي في سياسات منطقة الشرق الأوسط ككل لكن من المهم بمكان إدراك السياق السياسي الذي أصبحت فيه الطائفية عاملاً محورياً في السياسات التي تنتهجها بلدان

المنطقة، وكذلك إدراك أنه لا الصراع الطائفي ولا التحالفات السياسية الطائفية هي أمور ثابتة وغير قابلة للتغيير. ففي الوقت الذي تكون فيه الهويات الدينية مهمة جداً وعنصراً أساسياً في تعريف الأفراد لأنفسهم سياسياً، إلا أنها ليست مهيمنة دائماً ولا تعني الشيء نفسه في كل الأوقات. ويرى الكاتب أن السياق السياسي المعاصر مهم جداً لفهم كيف تلعب

سدة الحكم. وفي الواقع أطلق بشار الأسد وعوداً بالإصلاح السياسي في بداية حكمه، وقد تكون سوريا قد تجاوزت احتجاجات عام ٢٠١١ وانهيار سلطة الدولة إلا أنها تعاني الآن من نزعة طائفية شديدة في سياساتها. وليس بالضرورة أن يكون العامل الطائفي في الصراع السياسي هو المهيمن في سياسات تلك البلدان في المستقبل. ولبنان هو مثال مفيد للمقارنة هنا فضعف الدولة في لبنان، الناجم عن الصفقة التي عقدتها نخبة النظام السياسي منذ عقود خلت، أصبح أكثر وضوحاً مع الحرب الأهلية في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، ولهذا فليس من المستغرب أن تكون الطائفية هي الموجة لسياساتها لكن محاور الصراع والتحالفات قد تغيرت بمرور الوقت. ففي ذروة الحرب الأهلية كان المسيحي ضد المسلم أما الآن فالسنة مقابل الشيعة، والدعم المسيحي موزع بين دعم تحالف ٨ آذار و١٤ آذار، فالسياسات ظلت طائفية لكن طريقة الأداء تختلف كثيراً وهذا المثال مفيد للتذكير بأن السياسات والخيارات السياسية لم تُستنفد لتكون محكومة بالمنطق الطائفي. وفي الختام أكد الكاتب على **أن سوريا والعراق وحتى لبنان لم يكن محكوماً عليها أن تدخل في أتون صراعات طائفية طويلة الأمد لكن للخروج من هذا النهج المدمر يتعين على النخب السياسية إيجاد طريقة لإعادة بناء دولهم على أساس المواطنة والهوية الشاملة بدلاً من الهويات الفرعية الطائفية والعرقية وقد يكون تحقيق ذلك صعباً إلا أنه غير مستحيل.**

تلك الأقلية الطائفية، إلا ان الدولة لم تحكم على أساس طائفي في البداية في البلدين إذ كانت القومية العربية الأيديولوجية الرسمية للدولة وجوهر نظامها التعليمي والخطاب المعتمد في وسائل الإعلام الحكومية. لكن مع تعرّض سلطة الحكام للتحديات، أخذوا بالاعتماد أكثر فأكثر على أتباع طائفتهم من أجل الدعم وبإزاء ذلك اتخذت معارضتهم طابعاً طائفيّاً بشكل متزايد (وكانت ذات طابع عرقي في المناطق الكردية). **ومع الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ كانت الهويات العرقية والطائفية قد هيمنت على السياسات العراقية وذلك عندما وقعت سلطة صدام حسين الوحشية تحت طائلة العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية، وتدمير الولايات المتحدة ما تبقى من أجهزة الدولة فقد تعزز ذلك الاتجاه.** وعلى نحو مماثل في سوريا إذ بدأ الأمر كاحتجاج شعبي وطني ضد دكتاتورية الأسد إلا انه سرعان ما تحوّل إلى قتال طائفي وسرعان ما وصف النظام الصراع بالطائفي من أجل البقاء وكانت استجابة المعارضة مماثلة، ومع أن الأحداث في لبنان وسوريا والعراق بدأت في مواضع مختلفة إلا أنها عُدّت أنموذجاً لضعف الدولة في المشرق العربي التي تهيمن فيها الآن الهويات الفرعية الطائفية والعرقية التي تحدد بوصلة الصراع فيها. هنا يؤكد الكاتب أن هذا المسار لم يكن محتوماً فلو لم يدخل صدام حسين في أتون حربين كارثيتين في العام ١٩٨٠ والعام ١٩٩٠، ربما تم بناء الدولة العراقية وتم تطويرها بطريقة مفيدة وأقل طائفية حتى مع وجوده في

سنة العراق بين التسوية السلمية والتمرد

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

مريم بن رعد: باحثة في شؤون الشرق الأوسط واختصاصية في الشؤون
العراقية في معهد العلوم السياسية في باريس
مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - ٢٠١٣/٧/١٥

مع استمرار شعور العرب السنة في العراق بالغبن والتمييز وسط الانقسامات الداخلية والاحتجاجات غير الفعالة، فإن ذلك قد يدفع بالكثير منهم للتخلي تدريجياً عن فكرة العمل على التوصل إلى تسوية سلمية وتبني مواقف أكثر تشدداً مثل المطالبة بالانفصال

سقوط صدام حسين، كما كشفت عن ضعف واضح للعملية السياسية في البلاد، وبيّنت الصعوبة التي يواجهها السنة في تنظيم أنفسهم ووضع خطة عمل فعالة لمواجهةهم المستمرة مع الحكومة المركزية التي يهيمن عليها الشيعة، وهذا يصب في مصلحة ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي وشركائه، والأحزاب الكردية في المناطق

السنية. تعرّض السنة للتمييز في ظل الاحتلال الأميركي لارتباطهم بالنظام السابق، ولم يُدمج معظمهم في المؤسسات الجديدة، وواجهوا ما يصفونه سياسات تمييزية تهدف إلى

«اجتثاث سنة العراق»، وهم يؤكدون على استحالة التطبيع السياسي ما لم يتم إلغاء سياسة اجتثاث البعث، فضلاً على بعض قوانين وأحكام مكافحة الإرهاب، ولم يُعر التحالف الأمريكي أهمية في السابق لتلك المطالب التي تلقى الآن ازدياداً من الحكومة التي يقودها الشيعة، وبدلاً من الدخول في حوار، فإن المالكي يرفض باستمرار إشراك المعارضة ولاسيما العرب السنة في النقاشات العامة وفي صنع القرارات، ولذلك فقد تصاعدت

تتطرق الكاتبة في بداية مقالها إلى الانتخابات المحلية التي أُجريت في كل من محافظتي الأنبار والموصل ذات الأغلبية السنية خلال شهر حزيران الماضي، هذه الانتخابات التي شهدت إقبالاً ضئيلاً، كان من المفترض أن تجرى في وقت سابق من شهر نيسان إلا أنها تأجلت بناءً على قرار صادر من رئيس الوزراء العراقي

نوري المالكي، وكان الأخير قد عزى قرار التأجيل هذا لأسباب أمنية، إلا أن دوافع القرار في الحقيقة تعود إلى الاحتجاجات المستمرة والمناهضة للحكومة التي قام بها العرب السنة

المهمشون والمحرومون من حقوقهم السياسية، وذلك عقب الاعتقال المفاجئ لحراس وزير المالية السابق رافع العيساوي الذي ينتمي إلى محافظة الأنبار وتجمعه صلات بكتلة «العراقية» برئاسة أياد علاوي، وقد انتقلت الاضطرابات إلى محافظات سنية أخرى بينها نينوى وصلاح الدين وديالى وبغداد وكركوك. **أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة**

مشاعر الاستياء والعزلة السياسية والاجتماعية لدى العرب السنة على مدى عشر سنوات منذ



مستقل، وقد فتح ذلك الباب مرة أخرى أمام المجموعات الجهادية مثل دولة العراق الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة وجيش رجال الطريقة النقشبندية «البعثيين الجدد». وفي غضون ذلك، هدّدت القبائل المحلية التي شارك بعضها سابقاً في حركة «الصحو»، بإشهار السلاح، فيما نأى قادة سياسيون آخرون بأنفسهم عن الاحتجاجات وعادوا من جديد إلى الانضمام لصف الحكومة. وفي الواقع فإن فشل احتجاجات ٢٠١٢-٢٠١٣ في إنشاء قيادة عربية سنّية قوية، والانقسام في صفوف السنّة، انعكس على نتائج الانتخابات الأخيرة التي أظهرت التصدّع المستمر في المشهد السنّي، كما أنها كشفت عن استياء معظم الناخبين الذين باتوا يبتعدون تدريجياً عن قادتهم محمّلين إياهم مسؤولية عدم تحقيق أي تقدّم ملموس، مشكّكين بفائدة المشاركة السياسية وقدرتها على إيصال أصواتهم، وذلك قد يؤدي إلى تجدد العنف في الأشهر المقبلة ولاسيما مع اقتراب الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤، فقد أعلنت عدة قوى سنّية عربية أن الدفاع عن النفس مبرّر في وجه القمع الذي تمارسه السلطات في بغداد أو الهجمات المذهبية. **وتختتم** **الكاتبة قولها بأن الأشهر المقبلة سوف تبيّن ما إذا كان العرب السنّة مستعدين للتكيف مع التوازنات السياسية الجديدة في العراق أم لا، ومدى قدرتهم على تشكيل تحالفات تحدّ من حالة التهميش التي يتعرضون لها وتحدث انعطافاً في أوضاعهم.**

وتيرة الانتقادات لهذا السلوك المتسلط في الأشهر الأخيرة بشكل واضح. **لطالما فضل العرب السنّة أن يصفوا أنفسهم بأنهم المدافعون عن الوحدة الوطنية العراقية، إلا أن هويتهم اكتسبت طابعاً مذهبياً واضحاً بمرور الوقت، مع صعود العنف الديني والعرقى متمثلاً بالمواجهات المفتوحة بين جماعات المتمردين السنّة والمليشيات الشيعية، كما أن عدداً كبيراً منهم أخذوا يتخلّون تدريجياً عن فكرة العمل على التوصل إلى تسوية سلمية وتبنوا مواقف أكثر تشدداً مثل المطالبة بالانفصال، فنادت العديد من المحافظات العربية السنّية بالحصول على الحكم الذاتي ولجأوا من جديد إلى النزاع المسلّح، وجاءت الأزمة السورية ببعديها المذهبي والإقليمي لتساهم أيضاً، وإلى حد كبير، في انعطاف السنّة وتقوّمهم حول سياسة الهوية. وتبيّن الكاتبة أن تعاضم الغضب السنّي من الحكومة المركزية لم يُترجم إلى قيادة سياسية موحّدة ومتماسكة، فقد أخفقت المجموعات السياسية السنّية باستمرار في تنسيق مواقفها لتحدي التأثير الواسع للمعسكرين الشيعي والكردي، وعلى الرغم من المطالب المشتركة فقد فشلت الاحتجاجات الأخيرة في التوحّد واستمرّت الانقسامات والتناقضات بالأهداف والتوجهات بين الجهات المشاركة والفاعلة. **إن عدم تجاوب المالكي مع مطالب المحتجّين السنّة واستخدامه المفرط للعنف ولاسيما حملة القمع الشديد في الحويجة، كان السبب في جنوح المحتجّين نحو التشدد والعنف بشكل أكبر ووجد دعوات الحصول على إقليم****

على الولايات المتحدة أن تتمنى «فوز» الصين في العراق

ترجمة وتلخيص: عمار اليساري
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

الكاتب: زاكري كك / مساعد محرر في مجلة ذي دبلومات وله مقالات منشورة في
الفورين بوليسي وناشونال انترست والاتلانتك
ذي دبلومات ماغازين - ٨ / حزيران / ٢٠١٣

إن الاستثمارات النفطية الصينية في العراق تصب في مصلحة الولايات المتحدة، فتعطل الصناعات النفطية في العراق سيؤثر على أسواق النفط العالمية، وفي الواقع، لولا وجود الصين هناك لم يكن الغرب قادراً على فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية من دون التسبب في اضطرابات شديدة للاقتصاد العالمي

الدول المنتجة التي كانت في يوم من الأيام ضمن مستعمراتها وعلى الرغم من أن الصين نفسها لا تشذ عن هذه القاعدة وتسعى في الواقع لامتلاك بعض الموارد النفطية للدول المنتجة، إلا أن ذلك لا يغيّر حقيقة أن أسواق النفط العالمية تعمل وفقاً لمبادئ السوق الحرة بين العرض والطلب. ولذلك، فإن أي زيادة في الإمدادات العالمية من

النفط، بغض النظر عن مكان تصديره سوف تؤدي إلى انخفاض أسعاره في كل مكان من العالم. ومن ثم، حتى ولو تمكنت الصين من شراء كل النفط العراقي فإن ذلك من شأنه أن يصب في مصلحة

الولايات المتحدة وحلفائها لأنه سوف يمكنها من شراء النفط من أماكن أخرى في العالم وبتكلفة أقل. وعلى العكس من ذلك إذا لم تشتتر الصين النفط العراقي واشترته من دول منتجة أخرى، ولم ينتج العراق أو يصدر كمية النفط التي كان يبيعها إلى الصين سابقاً فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية و بالتالي فإن معظم الدول المستهلكة للنفط سوف تتأثر بذلك وتضطر إلى دفع سعر أعلى لإمداداتها. ويذكر الكاتب

تشير المقالة في مستهلها إلى التقرير الذي نشرته صحيفة النيويورك تايمز* الذي ذكرت فيه أن الصين تشتري حالياً حوالي نصف صادرات العراق النفطية مطلقة عاصفة من الغضب في الولايات المتحدة، وفي واقع الأمر فإن الموضوع الذي تناوله هذا التقرير مثل نقطة لقاء نادرة بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة. ثم ينتقل الكاتب

إلى ذكر بعض الانتقادات التي تمحورت حول الأموال الطائلة التي أنفقتها الولايات المتحدة في العراق والمقدّرة بـ ١,٥ تريليون دولار، من دون أن ينعكس ذلك على حجم الاستثمارات النفطية الأمريكية هناك، حيث

تصدرت بلدان أخرى مثل الصين في هذا المجال. إن مثل هذه التعليقات توضّح سوء فهم عميق في الولايات المتحدة حول كيفية عمل أسواق الطاقة العالمية في العالم الحديث. إن المنهج السائد لعمل أسواق الطاقة العالمية يتم وفقاً لمنطق اقتصادي تجاري ولكن العديد من الدول المستهلكة للطاقة تتنافس وبشكل مكثف لامتلاك الموارد النفطية في الدول المنتجة كما يحصل اليوم في العديد من الدول المستهلكة في علاقاتها التجارية مع



الأمريكية، أدى إلى انسحاب معظم شركات النفط الغربية من جنوب العراق، بسبب ما تراه من مخاطر كبيرة وإن عوائد الاستثمارات في البنية التحتية النفطية في العراق غير مؤكدة ولا تستحق تلك المخاطرة، على العكس من الشركات الصينية التي لا تُعير الكثير من الأهمية لتلك المخاطر، مقارنة بشركات النفط الغربية، ومن ثم، تسعى إلى ملء الفراغ الذي تركه رحيل هذه الشركات، **لذلك فإن الاستثمارات النفطية الصينية في العراق تصب في مصلحة الولايات المتحدة، فتعطل الصناعات النفطية العراقية سيؤثر على أسواق النفط العالمية، وفي الواقع، لولا وجود الصين في العراق لم يكن الغرب قادراً على فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية من دون التسبب في اضطرابات شديدة في الاقتصاد العالمي.** ولولا الصين لانخفضت عائدات النفط العراقي التي يُعَوَّل عليها كثيراً في تحسين الواقع الصعب الذي تعيشه البلاد. وفي الختام يصل الكاتب إلى القول: بأنه على الرغم من أن الصين عارضت الغزو الأمريكي للعراق، فهي تستثمر بكثافة هناك في الوقت الحاضر، وإذا افترضنا أن الوضع الحالي سوف يؤدي إلى انهيار النظام السياسي في العراق فإن الكل سوف يلقون باللوم على الولايات المتحدة لأنها غزت البلد في المقام الأول، وفي المقابل ستكون الشركات الصينية هي الأكثر تضرراً من ذلك.

أن سوء الفهم الذي تمت الإشارة إليه جاء في صميم الحملة المناهضة للحرب على العراق منذ البداية، فمما لا شك فيه أن هذه الحرب مثلت خطأً استراتيجياً فادحاً بالنسبة للولايات المتحدة لأسباب عدّة، لكن التصور الشائع بأن الأخيرة قامت بغزو العراق فقط من أجل موارده النفطية ليس من بين هذه الأسباب. فإذا كانت الولايات المتحدة تسعى وراء النفط العراقي ما كان عليها إلا الطلب من الأمم المتحدة برفع العقوبات ضد العراق لتمكين البلد من تصدير النفط خلال التسعينيات ولكن مثل هذا التصرف كان سيعود بالنفع على صدام حسين الذي كان سيسعى إلى بيع كل ما يستطيع من النفط للحصول على عوائد لدعم نظامه. قد كانت مهمة الولايات المتحدة الإبقاء على العقوبات المفروضة على العراق والتأكد من عدم وصول النفط العراقي إلى الأسواق العالمية وعدم حصول نظام صدام حسين على أي موارد لتدعيم وتقوية نظامه. إن هذه الانتقادات المتصاعدة حالياً حول «فوز» الصين بمعظم النفط العراقي مقارنة بالولايات المتحدة ليست دقيقة، فبداية إن الصين لم يُكتب لها الفوز بالنفط العراقي بقدر ما كان لشركات النفط الأميركية والغربية. فضلاً على ذلك، فقد كان استقرار الوضع الأمني في العراق دائماً مسألة مهمة لشركات النفط الأميركية والغربية، وبزيادة التوترات بين الجماعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق منذ انسحاب القوات

* التقرير المشار إليه منشور في هذا العدد تحت عنوان: الصين الراجح الأكبر من ثروة العراق النفطية.

<http://goo.gl/EoIKy4>

رابط المقال:



الأمم المتحدة: التغيرات المناخية تزيد من مخاطر الجفاف والتحديات البيئية في العراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

على مياه شرب محسنة مقارنة بـ ٩٨ ٪ من سكان المدن يحصل على مياه شرب محسنة، وأن ٦,٢٪ من السكان لا يستخدم وسائل تعقيم جيدة، مع أن مياه الشرب غير المعقمة جيداً تزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض التي غالباً ما يتعرض لها الأطفال والنساء».

ورأت المنظمة الدولية، أن «قطاع المياه وإدارته يجب أن يكون من أولويات الحكومة العراقية طالما أنه يشكل عاملاً أساسياً في عملية التنمية في البلاد والقضاء على الفقر والجوع والتقليل من نسبة الوفيات بين الأطفال وضمان إدامة البيئة».

وذكرت الأمم المتحدة، أن «نهر دجلة والفرات اللذين يغطيان مساحة حدود ١٢٦,٩٠٠ كم مربع و١٧٧,٦٠٠ كم مربع على التوالي،

يشكلان المصدرين الأساسيين للمياه في العراق، حيث بُنيت من خلالهما حضارة وادي الرافدين وازدهرت»، مستدركة «لكن خلال السنوات القليلة الماضية

قلّت مناسيب المياه فيهما بشكل سريع إلى أقل من ثلث حجمهما الطبيعي وقد تقل مناسيب المياه بشكل أكبر خلال السنين المقبلة من خلال زيادة الترسبات والتصحر التدريجي وزيادة سحب المياه وبناء السدود».

وأوردت أن «معدل الترسبات في المياه في العراق يبلغ ٢١٦ ملم سنوياً وإذا استمر الوضع على ما هو عليه

أكدت منظمة الأمم المتحدة، الأربعاء الموافق (١٩/حزيران)، أن التغيرات المناخية ستزيد من مخاطر تعرض العراق للجفاف والتحديات البيئية وأخطرها التصحر، وفي حين توقعت تناقص تدفق نهر دجلة والفرات بنحو كبير بحلول العام ٢٠٢٥، دعت الحكومة العراقية إلى أن يكون قطاع المياه وإدارته من أولوياتها كونه أساس عملية التنمية والقضاء على الفقر والجوع والتقليل من نسبة الوفيات بين الأطفال وضمان إدامة البيئة.

وقالت المنظمة الدولية في إطار دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن «واقع المياه في العراق»، وتسلمت (المدى برس) نسخة منها: إن «الكثير من العراقيين حُرِّموا من الحصول على مياه صالحة للشرب مع قلة منشآت تعقيم المياه وتحليلتها بسبب عوامل مشتركة

اشتملت على النمو السكاني وضعف إدارة الموارد المائية في البلد فضلاً على الدمار الذي لحق بالبنى التحتية الحيوية من جراء الحروب والافتقار إلى التخصيصات الكافية للاستثمار في هذا القطاع».

وأضافت الأمم المتحدة، أنه «استناداً إلى تقرير منظمتها للطفولة (اليونيسف UNICEF) لعام ٢٠١٢ المنصرم، فإن ما نسبته ٩١٪ من العراقيين يحصل على مياه صالحة للشرب مع فوارق كبيرة بين منطقة وأخرى»، مشيرة إلى أن «٧٧٪ فقط من سكان الأرياف والمناطق الفقيرة يحصل



شؤون اقتصادية

يوميًا»، لافتة النظر إلى أن «كميات كبيرة من المياه تُهدر أيضاً في المناطق الريفية بسبب قلة الوعي وعدم امتلاكهم لمنظومات الري الحديثة». وعدت المنظمة الدولية، أن «ظاهرة التصحر هي من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق»، مشيرة إلى أنه «عبر العقد الماضي، ولاسيما في السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وكذلك ٢٠١٠-٢٠١١ شهد العراق حالة جفاف وتصحر سريعة ومؤذية ظهرت آثارها على تدهور الغلة الزراعية وجوانبها العكسية على الاقتصاد وما يرافقها من ارتفاع معدل البطالة وزيادة في عدد من الأمراض مثل الإسهال والتايفوئيد». وبيّنت أن «العراق فقد ٤٠٪ من المحاصيل الزراعية كما أدى الجفاف أيضاً إلى قلة الإنتاج الصناعي والسياحة وإلى ترك الكثير العمل بالزراعة وارتفاع البطالة وزيادة في الفقر وارتفاع معدل الحرمان الغذائي». يُذكر أن وزارة البيئة العراقية كشفت، في وقت سابق، عن تحوّل ١٠٠ ألف دونم سنوياً من أراضي زراعية إلى أراضي قاحلة، عازية ذلك إلى قلة المياه وارتفاع درجات الحرارة وعدم التفات الحكومة إلى المخاطر البيئية الخطيرة التي تعصف بالبلاد. وأكدت منظمة الأمم المتحدة، أن «التغيرات المناخية ستؤثر بشكل كبير على معدلات سقوط الأمطار ودرجات الحرارة مع زيادة تعرض البلد للجفاف والتحديات البيئية»، متوقعة «تناقص تدفق نهري دجلة والفرات بشكل أكثر بحلول العام ٢٠٢٥ مع انخفاض منسوب نهر الفرات بنسبة ٥٠٪ ودجلة بأكثر من ٢٥٪».

فإن العراق سيواجه نقصاً في المياه بحدود ٣٣ مليون متر مكعب بالسنة بحلول العام ٢٠١٥». وجاء في التقرير الأممي، أن «نوعية المياه المستخدمة في العراق للشرب والزراعة رديئة وتتعارض مع المقاييس الوطنية المحلية والعالمية الخاصة بمنظمة الصحة الدولية»، مبيّنة أن «الفحص المختبري لعينات من المياه أثبت أن نسبة الجراثيم فيه بحدود ٣٦,٢ على الملغم لكل لتر، وهو أعلى بثلاث مرات من المعدل الوطني المسموح به وهو ١٠ ملغم على اللتر، وهذه النسبة تنذر بالخطر لمعدل تلوث المياه». وأوضحت أنه «استناداً إلى مسح أجرته اليونيسيف في عدد من المحافظات، فإن ٢٧٪ من البيوت التي تم فحص مياه الشرب فيها، كانت نسبة الكلور أقل من النسب المعتمدة في مياه الشرب، وإن ١٥٪ منها كانت نسبة تركيز الكلور فيها أقل من ٠,٥ خمسة أعشار الجزء من المليون»، عادةً أن هذا «يعرّض الناس للإصابة بأمراض الإسهال والجفاف وأمراض جلدية أخرى». وذكرت أنه في «العام ٢٠١١، بلغ عدد المصابين بمرض الإسهال وفقاً لما هو مسجل في المستشفيات إلى ١,٠٥٨,٢١٧ مليون توي في منهم ٣٥٠ شخصاً». ولاحظت الأمم المتحدة أن «الضريبة المفروضة على استهلاك المياه في العراق قليلة جداً بالمقارنة مع الدول الأخرى»، عادةً أن هذا «يشكل سبباً، مضافاً إليه قلة الوعي بخصوص ندرة المياه، مما يؤدي إلى هدر يومي بحدود ٣٩٢ لتر لكل شخص، وهو ما يتجاوز الحدود الدولية البالغة ٢٠٠ لتر لكل شخص». وأكدت الأمم المتحدة، أن «مدينة بغداد تسجل أعلى درجات الهدر بواقع ٣٠٪ من كميات المياه المنتجة

